

قضية مراكش واثرها في السياسة العالمية في مطلع القرن العشرين

لمحة تاريخية

بإتمام الاستاذ ن. ص.

أثرت قضية مراكش في مطلع القرن العشرين ، وحلت بين الدول الكبرى بسلسلة من الاتفاقات والمعاهدات ، بدأت بالاتفاق الافرنسي - الانكليزي في نيسان عام ١٩٠٤ ، وانتهت بمعاهدة فرساي في حزيران ١٩١٩ ، وقد كان الباعث العميق الى اثارها وحلها على الشكل الذي نعرفه اليوم ، ان الدول القريبة الكبرى - انكلترا وفرنسا والمانيا - بعد ان استكملت جهازها الصناعي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، جدت في التسابق الى منابع المواد الاولية في سائر انحاء العالم ، وفتح اسواق واسعة لتصريف منتجاتها الصناعية وتوظيف رعايلها الفخمة ، واحتلال مراكز استراتيجية تمكنها من المحافظة على ممتلكاتها وتضمن سهولة الدفاع عنها عند الاقتضاء . وما كانت مراكش ، وارضها تزخر بالثروات المعدنية والكيماوية والزراعية ، وشواطئها تنبسط تجاه جبل طارق ، على مئات من الاميال ، واصله البحر المتوسط بالمحيط الاطلسي ، الا تسترعي انباه الدول الكبرى وتوقظ مطالبها . فانكلترا ، وقد مدت شبكتها الامبراطورية على جبل طارق وجزيرتي مالطة وقبرص ، وعلى مصر والسويس ، وعلى بلدان عديدة من افريقيا الشرقية والجنوبية والقرية ، وجزر في المحيط الهندي والمحيط الباسيفيكي وبرما وغيرها من البلدان ، وفرنسة ، وقد احتلت تونس بعد الجزائر ، والكونغو ، والسنغال ، ومدغشقر ، والهند الصينية ، والمانيا ، وقد توصلت الى غربي افريقيا واداسطها ، والى الشرق الاقصى ومحيط الباسفيك ، متولية على كل جزيرة

وكل منطقة نجت من الاحتلال الانكليزي او الفرنسي ؛ كل هذه الدول الاوروبية الغربية - حتى ايطاليا الحديثة العهد بالاستمد ، واسبانيا التي لم تنطفئ شعله طوحها بعد - كانت تنظر الى بلاد الغرب بيةظة وانتباه .

غير ان فرنسا كانت تفوق جميع هذه الدول اهتماماً براكش . فالها تونس والجزائر على المتوسط ، ولها ، على الكونغو والنيجر ، نواة امبراطورية واسعة ، لو اتصلت بالامتلاكات الثمالية ، لالفت كمنلة قوية لا يضارعها ، في جميع أنحاء الارض ، من حيث المناعة والثروة ، سوى بلاد الهند ، دعامة الامبراطورية البريطانية ومصدر غزها وازدهارها .

فعملت فرنسا على تدليل الصعاب . والصعاب لم تكن قائمة في مراكش نفسها ، وسلطانها مشغول عن تدبير امور رعيته بالذبح واللهر ، وقواها ضئيلة لا يقام لها وزن ، وشعبها مقسم ممزق مغفل ، لم تنبث بعد روح العصية القومية فيه . افلم يتعبد السلطان بقروض مالية ضخمة خيل اليه انه انتزعاها من باريز عقيب توقيع اتفاق بينه وبين الحكومة الفرنسية (٢٠ تموز ١٩٠١) ، وهي في الواقع اعباء تنقل كاهله وقيود تكبل يديه ؟ ام هل حرك الشعب ساكناً يوم اغارت على بلاده ، في عام ١٩٠٢ ، فرق الكولونيل ليوتي (Lyautey) ، منطلقة من الجزائر بحجة حماية الرعايا الاوروبيين وتأمين الامن ، فاحتلت واحات كثيرة ، ونشرت الحوافر والكثبات عبر الحدود ، تمهيداً لحملة عسكرية مقبلة ؟ لم تقم الصعاب في مراكش بل في اوروبة ، واوروبة وحدها ، في تصارع المطامع الاستعمارية وتديل كفة التوازن الدولي .

وقد وجه الفرنسيون اهتمامهم ، في بدء الامر ، الى التحالف مع ايطاليا واسبانيا ، متجنبين مجابهة الحصين الكبيرين : الانكليزي والالمانى . ففقدوا مع الحكومة الايطالية اتفاقاً سرياً في كانون الاول عام ١٩٠٠ ، اعترفت فيه ايطاليا ، « بصالح خاصة » لفرنسة في مراكش ، واعترفت فرنسا « بصالح ايطاليا الخاصة » في طرابلس الغرب . ثم فاضوا مدريد سراً على اساس تقسيم مراكش الى منطقتي نفوذ ، واحدة منها لاسبانيا ، وهي تألف من مدينة فاس والمقاطعات الشمالية ، والثانية لفرنسة ، وهي تشمل جميع المناطق الاخرى .

فسررت اخبار المفاوضات الى لندن ، ولم يرض الانكليز ان تجرى الصفقة بدون ان يشتركوا بها ، فاعزوا الى الاسبانيين ان يتخلوا عنها فتخلوا .

فلم يكن بد للحكومة الفرنسية ، في هذه الاحوال ، من ان تبحث الامر صراحة مع حكومة لندن . وكان الظرف مزاجياً اذ ذلك . فانكلترا ، وهي الحريصة منذ وجدت على تأمين التوازن الاوروي - اي على ايجاد قوى متعادلة متنافسة في اوروبة ، لا تستطيع واحدة منها ان تطغي على الاخرى ولا ان ترحد القارة الاوروية في وجه الجزر البريطانية - اخذت تنظر بقلق ، منذ السنوات الاخيرة للقرن التاسع عشر ، الى انتشار النفوذ الالماني وازدياد القوة الالمانية في الميادين السياسية والمسكرية والاقتصادية معاً . وضاع قلقها ان المانيا اخذت تياشر تأسيس امبراطورية جديدة ما وراء البحار ، وتبني اسطولا حديثاً وتراحم التجارة الانكليزية في اسواق العالم قاطبة ، حتى في الاسواق التي كانت تعتبر من قبل معقل التجارة الانكليزية الحصين .

فكان محتماً ان تسمى انكلترا الى معاوضة فرنسا وشد ازرها وتشجيعها على الصود في وجه التوسع الالمانى . وقد اثبتت الاتفاقات المعقودة في لندن في ١٨٩٦ و ١٨٩٨ و ١٨٩٩ ، وهي اتفاقات حددت فيها مناطق النفوذ في افريقيا الوسطى والمحيط الهندي ، ان مصالح الامبراطوريتين الفرنسية والانكليزية قابلة للتسوية والتوفيق . فبعرت المباحثات في لندن وباريس ، في عام ١٩٠٢ والعامين التاليين ، بقصد تسوية المشاكل الامبراطورية المعلقة والتهديد ، من وراء ذلك ، الى عقد تحالف سياسي عام . وساهم في انجاح المفاوضات ماسمة فعالة رجال من اصحاب النفوذ الواسع ، كالملك ادوارد السابع واللورد كرومر في انكلترا والوزير دلكسيه (Delcassé) والسفير بول كامبون (Paul Cambon) في فرنسا ، كانوا من المؤمنين ايماناً راسخاً بضرورة التحالف بين البلدين لخدمة مصالحهما المشتركة . فذللت العقبات بعد جهد طويل ووقعت الاتفاقات في ٨ نيسان ١٩٠٤ ، وكان توقيعها فاتحة عهد جديد في السياسة الاوروية والامبراطورية معاً ، عهد طبع بطابع «التفاهم القلبي» (Entente cordiale) بين انكلترا وفرنسة . واتفاقات ١٩٠٤ تحمل جميع المشاكل الامبراطورية بين البلدين : في الهند

الصينية ومدغسكر وغيرها من البلدان والخزر التي تعتبر قواعد الامبراطوريتين في العالم ، وعلى الاخص في مصر ومراكش ، وقد ربطت قضيتنا ، مصر ومراكش ربطاً وثيقاً وجرت تسويتها في ميثاق واحد ، تنص بعض مراده على اعتراف فرنسا بالنفوذ الانكليزي في مصر ، وينص البعض الاخر على اعتراف انكلترا بالنفوذ الفرنسي في مراكش . والنفوذ الفرنسي معناه ان انكلترا تعترف لفرنسة بحق التدخل في مراكش لتأمين الامن والمساهمة في تحقيق « الإصلاح » في الادارة والمالية والتنظيم العسكري . على ان الدولتين المتعاقبتين اعلنا عن رغبتها في احترام « استقلال » البلاد « سيادتها » . أما ما كانت تضمrane لها ، وقد اتفقتا عليه في ملحق سري ، فان تطلعت يد فرنسة في احتلال مراكش وحمايتها اذا « اضطرت الظروف » الى ذلك ، على ان تتوك لاسبانيا منطقتة نفوذ خاصة في الجهة الشمالية المتأصلة لجبل طارق . وهذا الشرط الاخير موافق للمصالح الانكليزية . فما كانت انكلترا لتقبل بان تحتل دولة كبيرة كفرنسة منطقة قريبة من جبل طارق ، تمكناً من تهديد الحصن الانكليزي الشهير في حالة وقوع خلاف بين الدولتين .

وما كاد التفاهم يتم بين انكلترا وفرنسة ، حتى استؤنفت المفاوضات مع مدريد وادت الى عقد اتفاق فرنسي اسباني في ٣ تشرين الاول ١٩٠٤ ، على تحديد منطقتي النفوذ في مراكش وفقاً لاتفاقات نيسان ١٩٠٤

ولم يبق الا ان توافق المانيا على ما تم . وكيف توافق عليه ، وهي تعلم ان التفاهم بين انكلترا وفرنسة على قضايا المستعمرات ، انما هو مظهر من مظاهر سياسة « التطويق » التي يسعى جيرانها الى تحقيقها ؟ فن جهة ترى تحالفاً فرنسياً روسياً وثيقاً ، عقد في الاعوام الثلاثة الاخيرة من القرن التاسع عشر ، ومن جهة ثانية « تفاهماً قليلاً » بين فرنسة وانكلترا مبنياً على اساس متين . فسعت المانيا الى تصديع كلتا الجبهتين . واخذت تضرب ثارة الى عين وثارة الى يار ، ضربات عنيفة هوجاء ، احدثت دوياً هائلاً في العالم ، غير انها لم تصب الموضع الحساس ، وآبت في النهاية بفشل ذريع .

سددت الضربة الاولى الى التحالف الانكليزي الفرنسي قبيل توقيعهم بايام

قليلة . وخيل الى رئيس الحكومة الالمانية ، البرنس دي بيلوف (Bilow) ان صلب هذا التحالف قضية مراكش ، فاذا تمكن من اجراء مرقف فرنسة وزجها في مشاكل معقدة في المغرب ، فلا شك ان انكلترا تتخلى عنها ، فتغضب فرنسة ، فينجل التقامم .

وكانت فرنسة ، على اثر تعاقدها مع انكلترا واسبانيا ، قد اسرعت في ارسال بعثة الى فاس ، في تشرين الثاني ١٩٠٤ ، لحل السلطان عبد العزيز على التمهول ببعض « الاصلاحات » في شؤون الادارة والمبال والحيش . فاعزت الحكومة الالمانية الى ممثلين للتصليين بان يحملوا السلطان على الرفض ، وينادوا بوجوب احترام سيادة البلاد ، ويشيروا حركة مقاومة شاملة في وجه التدخل الفرنسي . ووافق ان الامبراطور غليوم الثاني كان في تلك الاثناء . يقوم بجولة في البحر المتوسط على يخته الخاص . فاقنمه « بيلوف » بان يزور مدينة طنجة زيارة رسمية ، ويعلن فيها بشكل حازم ان المانيا ستصون مصالحها في مراكش وانها تعتبر السلطان سيداً حراً لا يجوز التعدي على حقوقه . فتمت الزيارة في ٣١ اذار ١٩٠٥ . وردد الامبراطور بلهجة غاضبة صاحبة ما كان قد املاء عليه وزيره فاحدث تدخله على هذا الشكل العنيف ضجة عظيمة في جميع أنحاء العالم .

وعبثاً حاول ذلكسيه وزير خارجية فرنسة ان يسوي المشكلة يهدوء . فعرض على الحكومة الالمانية ، في نيسان ١٩٠٥ ، ثلاث مرات متتالية ، ان تدخل في مفاوضات ثنائية بشأن مراكش . فكان يجاب طلبه بالرفض في كل مرة . اذ ان غاية الحكومة الالمانية كانت ان تعقد القضية لا ان تهمد لحلها ، وان تعرضها على مؤتمر دولي عام يتحدث في مباشرة للسياسة الفرنسية فتعلم اخطاؤها وتفصل ما بينها وبين حليفتها الجديدة انكلترا . وما طال الامر بالسياسة الالمانية حتى احرزت فوزاً باهراً هزت به المحافل السياسية الفرنسية هزاً . فتدخلت رسياً في السياسة الداخلية في فرنسة ، وطلبت في ٢٠ ايار ١٩٠٥ اقالة وزير الخارجية « ذلكسيه » بحجة ان بقاؤه في الحكم يحول دون تقرب وجوبي النظر بين الحكومتين . فكان لها ما ارادت وذهب

« دلوكسيه » في ٦ حزيران ١٩٠٥ وتولى المفاوضات بعمه رئيس مجلس الوزراء روفيه (Rouvier) ، وهو رجل ضيف الثقة بانكترا ، حريص على التفاعم مع المانيا خوفاً من نشوب الحرب . وفي اليوم نفسه ، كشفت الحكومة الالمانية عن حقيقة نياتها ، ودعت الى مؤتمر عالمي عام للنظر في مشكلة مراكش ، وابتعت هذا الاقتراح بتهديدات صريحة موجّهة الى فرنسا ، فاذعنت الحكومة الفرنسية في اول تموز ١٩٠٦ ، وقبلت بانعقاد المؤتمر .

وسنحت في الشهر نفسه فرصة فريدة لالمانيا ضربت فيها ضربتها الثانية ، متعمدة هذه المرة تصديع الجبهة الروسية - الفرنسية وتوحيد القوى السياسية في اوروبه في ظل النفوذ الالمانى . ففي ٢٣ تموز اجتمع غلوم الثاني امبراطور المانيا في مدينة «بيوركى» (Björkö) في فنلندا بنيةقولا الثاني امبراطور الروس ، واقنعه بان يوقع سراً معاهدة تحالف روسي - الماني دون ان يستشير احداً من اعضا . حكومته . فوقع القيصر الوثيقة المعروضة عليه ، وهي تتضمن تعهداً بالتعاون المتبادل في حالة اشتراك احد الطرفين في حرب دفاعية ، ووعداً من قبل روسيا باشتراك فرنسا في الحلف الجديد . واصبحت خطة المانيا بعد ذلك ، ان تتساهل مع فرنسا في قضية مراكش ، وتثبت لها «حسن نيتها» ، ليتسنى لها اجتذابها الى الحلف الروسي - الالمانى . فتساهلت بالفعل ، وعقدت اتفاقاً مع الحكومة الفرنسية ، في ٢٨ ايلول ١٩٠٥ حددت فيه صلاحيات المؤتمر الدولي ، فحصرتها بشؤون اقتصادية ومالية وادارية صرفه ، دون ان تتعرض الى جوهر القضية ، الى الوضع السياسي الخارجى .

وإذ من شك في ان الخطة الالمانية ، لو كتب لها النجاح ، لكانت بدلت وجه اوروبه والعالم . ولكنها لم تعمر سوى اربعة اشهر . ففي ٢٣ تشرين الثاني طلب القيصر ان يعاد النظر في المعاهدة السرية ورفض التخلي عن التحالف الفرنسي . فانهارت مشاريع السياسة الالمانية دفعة واحدة وتبدل موقف المانيا فجأة من فرنسا . فبعد ان كانت قد اغرقت في التساهل ، طعماً منها باجتذاب جارتها الى الحظيرة الالمانية ، عادت الى الوعيد والتهديد . وعقد رجال حكومتها المسؤولون اجتماعاً في ٢٣ كانون الاول ١٩٠٥ ، قرروا فيه ان يسعوا بشتى

الوسائل الى قهر فرنسا سياسياً في المؤتمر الدولي ، حتى ولو جرم ذلك الى الدخول بتزاع مسلح ضدها .

وانتج المؤتمر اعماله في « الجزيرة » واشتركت فيه معظم دول الارض بما فيها الولايات المتحدة الاميركية . ويجدر تخصيص الولايات المتحدة بالذكر لانها لعبت دوراً هاماً لم تكن المانيا تتوقعه على ما يظهر ، عندما رسمت خططها واعدت عدتها للدخول في المعترك . فقد اخذت الولايات المتحدة بناصر فرنسا ، مشاركة انكلترا مشاركة فعالة في تنفيذ المقترحات الالمانية والعمل على اسقاطها . ففازت وجهة النظر الفرنسية باستمرار في جميع القضايا الهامة ، وعلى الاخص في قضية تنظيم قوى الامن في مراكش ، واعترف المؤتمر لفرنسا واسبانيا وحدهما - دون الدول الصغرى كما كانت نود المانيا - بحق الاشراف على تنظيم هذه القوى وقيادتها . وانفض المؤتمر بعد مناقشات طويلة ادت الى « ميثاق الجزيرة » في ٧ نيسان سنة ١٩٠٦ ، وهو ميثاق تاريخي خطير سجل انتصار المعالج الفرنسية ، ومثانة « التفاهم القلبي » وخذلان المناورات الالمانية .

على ان فرنسا ، بالرغم من انها صدقت في وجه العاصفة وحافظت على مركزها السابق ، لم تقفز بكل ما كانت تتسناه في البدء اي بموافقة المانيا على اطلاق يدها في مراكش بدون قيد ولا شرط . فالمؤتمر لم يسمح لها الا بالتدخل ولم يجز ما اجازه الاتفاقان السريان المعقودان سابقاً مع انكلترا واسبانيا ، من « تعديل للوضع الخارجي » ، واقتسام الارض ، وامكان احتلال وحمية دائمين .

وبقيت المسألة معلقة بين فرنسا والمانيا خمس سنوات اخرى ، كثر فيها الاخذ والرد . فبعد ان ارتضت المانيا عقد اتفاق اقتصادي في ٩ شباط سنة ١٩٠٩ . يشركها في استثمار اقتصاديات مراكش ، عادت مجدداً الى سياسة التهويل في صيف عام ١٩١١ . وكانت المناسبة ان قامت ثورة في مراكش في ربيع تلك السنة وادت الى حصار فاس فاعتبرت فرنسا نفسها مسؤولة عن المحافظة على الامن وحماية الرعايا الاوروبيين المحاصرين في العاصمة المراكشية ، وارسلت فرقاً مسلحة في ايار ، اخترقت الحدود ووضعت حداً للاضطرابات . فتارت ثائرة

المنيا ، واتهمت فرنسا بنخرق الميثاق الدولي ، وارسلت باخرة حربية رابطت في مرفأ اعادير في اول تموز ١٩١١ . وكانت ترمي من وراء ذلك كله الى اذكراه فرنسا على الدخول بمفاوضات جديدة تخرج منها المانيا بارباح سياسية وتكسب مناطق نفوذ جديدة في الاراضي المجاورة للمستعمرات الفرنسية في افريقيا الغربية . فبدأت المفاوضات في منتصف تموز ، وكشفت المانيا عن حقيقة ١٠ تضرر ، فطالبت لقا . اطلاتها يد الفرنسيين اطلاقاً تاماً في مراكش ، ان تعطى الكونغو الفرنسي برمة . ومناطق اخرى تمكها من احتلال اواسط افريقيا باجمها ، من الغرب الى الشرق ، فتفصل بين الممتلكات البريطانية في الشمال والجنوب وتصل ما بين الاطلسي والمحيط الهندي . فتدخل الانكليز عند ذاك تدخلاً فاعلاً ، واوعزوا الى اسطولهم الحربي ان يتأهب للقتال ، فدرجعت المانيا عن قسم كبير من مطالبيها ورضيت بربح يسير في مستعمراتها ، فوسعت الحدود في ناحية ، ونالت منفذاً الى البحر في ناحية ثانية ووقعت في ٤ تشرين الثاني ١٩١١ عهداً باءلاق يد الفرنسيين في مراكش ، واعترفت لهم سراً بحق فرض « حمايتهم » على البلاد .

فكان للياسة الفرنسية ما ارادت ولم يبق لها ، بعد ان فازت بموافقة ايطاليا (كانون الاول ١٩٠٠) ، وانكلترا (٤ نيسان ١٩٠٤) ، واسبانيا (٣ تشرين الاول ١٩٠٤) ، والمانيا (٤ تشرين الثاني ١٩١١) ، سوى ان تفرض حمايتها صراحة ، فعملت سلطان مراكش على توقيع معاهدة الحماية في ٣٠ اذار ١٩١٢ . ثم اعادت النظر في علاقتها مع ايطاليا واسبانيا ، فعمدت مع الاولى معاهدة جديدة في ٢٨ تشرين الاول ١٩١٢ تنازلت ايطاليا بموجبها تنازلاً نهائياً عن كل مطلب في مراكش ، وعقدت مع الثانية معاهدة في ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٢ خططت الحدود ، وحددت حقوق الدولتين صاحبتي الحماية .

وبعد انهزام المانيا في الحرب العالمية الاولى ، افرد فصل خاص في معاهدة « فرساي » (حزيران ١٩١٩) تنازلت فيه المانيا تنازلاً تاماً عن كل حق اعطي لها في اتفاقات تشرين الثاني ١٩١١

وفي ١٨ كانون الاول ١٩٢٣ وقع ميثاق دولي حدد فيه وضع طنجة ، ثم ادخلت عليه بعض التعديلات في ٢٥ تموز ١٩٢٨ .